مجلة الشرق الأوسط
للدراسات القانونية والفقهية
MESR
منار الشرق للدراسات والأبحاث
Manar Elsharq for Studies & Research

المؤسسة العسكرية المصرية ودورها في تحقيق الاستقرار السياسي بعد ثورة 25 يناير 2011

م.م.محمد سلام كجوان نصيف[1]أ.د. طوني جورج عطاالله[2]،

. **1**قسم العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية والادارية والدبلوماسية ،الجامعة الاسلامية في لبنان، بيروت ، لبنان

2قسم العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية والإدارية والدبلوماسية ، الجامعة الاسلامية في لبنان ، بيروت ، لبنان .

استلام البحث: 2024 /05/22	مراجعة البحث: 10/07/2024	قبول البحث:06/08/2024

الملخص:

تشكل المؤسسة العسكرية في مصر العمود الفقري للدولة المصرية ، من حيث تمتعها بالمكانة المرموقة وسيطرتها على مقاليد الحكم ، كما تفرض هيمنتها على الشؤون الاقتصادية ، فضلا عن امتيازات التي منحها الدستور للمؤسسة العسكرية ، مما اسهم من زيادة نفوذها , وجعل الجيش المصري يلعب دوراً اساسياً ومهماً في الحياة السياسية، ومن الملاحظ ان اغلب من حكم مصر في العهد الجمهوري هم من ابناء المؤسسة العسكرية ، فمنذ ان تولى السلطة جمال عبد الناصر بعد ثورة تموز 1952 مروراً بأنور السادات وحسني مبارك وصولاً الى عام 2013 والذي تولى عبد الفتاح السيسي السلطة من خلال الانقلاب العسكري في 3 تموز 2013 ، مما وضع المؤسسة العسكرية على المحك فيما يتعلق بدورها في الحياة السياسية.

الكلمات المفتاحية: المؤسسة العسكرية ، الاستقرار السياسي ، ثورة يناير 2011، انقلاب 30يونيو 2013، النظام السياسي المصري.

Abstract

The military institution in Egypt constitutes the backbone of the Egyptian state in terms of its prestigious status and control over the reins of government, it also the imposes its dominance over economic affairs, in addition to the privileges granted by the constitution affairs , in addition to the privileges granted by the constitution to the military institution , which made the Egyptian army play a fundamental and important role political life, it is noted that of those ruling Egypt during the Republican were members of the military establishment , since Gamal Abel Nasser took power after the july 1952 revolution ,through Anwar Sadat and hosni Mubarak, until 2013, when Abdel Fattah al,Sisi took power through the military coup on july 3,2013 . Which put the military institution to the test regarding its role in political life.

Keywords: Military establishment, political stability, January 2011 revolution, June 30, 2013 coup, Egyptian political system.

المقدمة:

برز الاهتمام بدراسة الدور السياسي للمؤسسة العسكرية بعد الحرب العالمية الثانية وخصوصاً في الدول النامية ، ولذلك بعد تولي نخب من المؤسسة العسكرية من الشباب لسدة الحكم في هذه الدول ، وأدت المؤسسة العسكرية المصرية دوراً مهماً واساسياً في انتقال مصر من النظام الملكي الى النظام الجمهوري ، حيث تعتبر من اهم المؤسسات الوطنية التي تساعد صانع القرار في اتخاذ قراراته السياسية ورسم السياسات العامة للدولة ، فبعد ثورة يناير 2011 مرت مصر بأحداث كبيرة مما أدت الى تغيرات عامة على الساحة السياسية ، اذ برزت المؤسسة العسكرية واصبحت تلعب دوراً اساسياً في الاستقرار السياسي وعملت على تعزيز

CC BY

نفوذها من خلال الوسائل الدستورية التي منحت لها ، بالإضافة الى هيمنتها على الاقتصاد واصبحت لها دور اساسي في عملية التنمية الاقتصادية ، الامر الذي اسهم في توسع نفوذها مما ادى الى نشوب صراع بين المؤسسة العسكرية ومؤسسة الرئاسة (السلطة التنفيذية) ، ويختلف هذا الصراع تبعاً لاختلاف الرئيس .

اهمية البحث:

تكمن اهمية البحث في فهم وتحليل طبيعة الدور الذي لعبته المؤسسة العسكرية المصرية في تحقيق الاستقرار السياسي وخاصة ما بعد ثورة25 يناير 2011 ، مما احدث هذا الدور من تغيرات جذرية في طبيعة النظام الساسي المصري .

اشكالية البحث :

تتمثل في تساؤليين رئيسيين : ما هو طبيعة الدور الذي لعبته المؤسسة العسكرية المصرية في تحقيق الاستقرار السياسي ؟ وهل المؤسسة العسكرية المصرية شكلت الية تضمن الاستقرار السياسي والمراحل الانتقالية في البلاد ما بعد ثورة 25يناير 2011؟

اهداف البحث :

يسعى البحث الى تحقيق هدف رئيسي وهو توضيح طبيعة دور المؤسسة العسكرية المصرية في دعم الاستقرار السياسي والتحول الديمقراطي بعد ثورة 25 كانون الثاني 2011 وابعاد ودوافع هذا الدور وفاعليته ، وكذلك تقييم الدور السياسي للمؤسسة العسكرية المصرية ومدى تأثيره على تطور النظام السياسي .

فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها :"ان طبيعة التطورات السياسية ما بعد ثورة 25 يناير 2011 وما رافقتها من تغييرات في النظام السياسي زادت من قوة المؤسسة العسكرية مما جعل لها تأثير ايجابي على الاستقرار السياسي " .

منهجية البحث :

اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي لوصف ودراسة حالة المؤسسة العسكرية المصرية ، كما تتيح تحليلاً للتحولات السياسية التي حصلت بعد ثورة يناير 2011 ، واهم النتائج والاسباب التي ادت الى حدوثها .

هيكلية البحث :

من اجل الاحاطة الشاملة بموضوع البحث **(المؤسسة العسكرية المصرية ودورها في تحقيق الاستقرار السياسي بعد ثورة 25 يناير 2011)** ، ولغرض معالجة مشكلة البحث والوصول الى نتائج واضحة ، تم تقسيم البحث الى مبحثين ، فضلاً عن المقدمة والخاتمة .

تضمن **المبحث الاول** "نشأة وتطور المؤسسة العسكرية المصرية " والذي انقسم الى مطلبين رئيسيين ، ناقش **المطلب الاول** مكانة المؤسسة العسكرية المصرية قبل ثورة يناير 2011 ، بينما تناول **المطلب الثاني** المؤسسة العسكرية كمتغير في السياسة الداخلية والخارجية ، وناقش **المبحث الثاني** "دور المؤسسة العسكرية المصرية في تحقيق الاستقرار السياسي"، اذ انقسم الى مطلبين ، **فالمطلب الاول** تناول دور المؤسسة العسكرية في احداث "الربيع العربي المصري" ، بينما تطرق **المطلب الثاني** الى المؤسسة العسكرية المصرية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية . **وختاماً الوصول الى نهاية الدراسة بالخاتمة والتي تضمنت اهم الاستنتاجات التي تم الوصول اليها من خلال ما تقدم .**

CC BY

المبحث الاول

نشأة وتطور المؤسسة العسكرية المصرية

تمثل المؤسسة العسكرية في مصر العمود الفقري للدولة المصرية، حيث أن لها مكانتها المرموقة بسبب سيطرتها على مقاليد الحكم، وفرض هيمنتها على الشؤون الاقتصادية ،اضافة إلى ذلك الامتيازات التي تملكها من خلال الدستور، مما أسهم في زيادة نفوذها وهذا يشير الى نتيجة حتمية أدت إلى الصراع بين المؤسسة العسكرية ومؤسسة الرئاسة، ويتفاوت هذا الصراع تبعاً لاختلاف الرئيس، ورغم مرور المؤسسة العسكرية المصرية بالعديد من المحطات منذ نشأتها ولغاية الوقت الحاضر، إلا أن تلك المحطات تظهر طبيعة واحدة تتمثل بتبعية المؤسسة العسكرية للسلطة المدنية، كما تتمثل بتدهور العلاقة بينها وبين الرئيس، الذي يبرز ظاهرة الانقلاب العسكري أكثر من مرة لدى السياسة المصرية.

المطلب الاول

مكانة المؤسسة العسكرية المصرية في النظام السياسي قبل ثورة يناير 2011

من خلال هذا المطلب سنقوم بتوضيح مراحل تطور النظام السياسي المصري في ظل النظام الجمهوري بدءاً من فترة حكم جمال عبد الناصر وصولاً إلى مرحلة تداول السلطة قبل ثورة يناير ، ولذلك تعتبر من اهم الفترات التي أثرت المؤسسة العسكرية في مصر على الحياة السياسية، وسيكون ذلك على النحو الاتي:

اولاً : مكانة المؤسسة العسكرية في عهد الرئيس جمال عبد الناصر :

ان بداية حكم المؤسسة العسكرية في مصر من خلال إنشاء اللجنة التأسيسية عام 1952، والتي اعتبرت كمقدمة لما عرف بعد ذلك بخلية الضباط الأحرار، اذ تم إجبار الملك فاروق على التنحي عن العرش من قبل الجيش المصري بقيادة الضباط الأحرار في 23 تموز/يوليو عام 1952، الأمر الذي يشير إلى نجاح ما سمي بالانقلاب على الحكم[1].

وبدأ الضباط الأحرار بفرض سيطرتهم على مؤسسات الدولة وضمان الاستقرار الداخلي، وتم إعلان مصر جمهورية، وتم وضع اللواء محمد نجيب أول رئيس لها في حزيران/ يونيو 1952، إلا إن السلطة الحقيقية كانت في يد زعيم الضباط الأحرار جمال عبد الناصر الذي تولى وزارة الداخلية، بالإضافة إلى منصب نائب رئيس الوزراء[2].

كذلك فإن حدوث انقسام بين مجلس قيادة الثورة، أدى إلى انقسام أعضائه إلى فريقين أحدهما يؤيد محمد نجيب والآخر يؤيد جمال عبد الناصر، واتخذ جمال عبد الناصر حينئذ قراره بإلغاء الأحزاب السياسية في عام 1953، وفي ذلك إشارة إلى إنه لم يعد للمعارضة أية قنوات شرعية تعبر عن نفسها من خلالها، الأمر الذي أدى إلى استقالة محمد نجيب من منصبه كرئيس لمجلس قيادة الثورة في شباط / فبراير من نفس العام، فتولى جمال عبد الناصر رئاسة الوزراء، وحددت إقامة اللواء محمد نجيب، وأعلن خلو منصب رئيس الجمهورية حتى عودة الحياة الدستورية إلى البلاد[3].

وفي هذا الصدد فإن تمكين جمال عبد الناصر من الحكم، وتحويل مشاعر الجماهير لصالح الحاكم المطلق جمال عبد الناصر؛ كان سببه حادثة الاغتيال الفاشلة وهو يلقي خطابه أمام الجماهير في ميدان المنشية بالإسكندرية في تشرين الأول/ أكتوبر 1954، والتي أسهمت في تغيير مصير العلاقة بين عبد الناصر والإخوان المسلمين، حيث

([1])أحمد طعيمة، **شاهد حق صراع على السلطة**، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1999، ص33.

[2]) سليمان الحكيم، **أسرار العلاقة الخاصة بين عبد الناصر والأخوان**، القاهرة، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، القاهرة، 1996، ص54.

[3]) مصطفى بهجت بدوي، **حكايات سبتمبر على هامش عهود فاروق والناصر والسادات**، القاهرة، مركز الأهرام للنشر والتوزيع، 1990، ص65.

CC BY

حاول أحد أعضاء جماعة الإخوان المسلمين يدعى محمد عبد اللطيف اغتياله، وبالرغم من أن الطلقات قد أخطأت الرئيس عبد الناصر، إلا إنه بدأت محاكمات ضد الإخوان، انتهت بإعدام ستة من زعماء الإخوان المسلمين[1].

ومن خلال إدراك عبد الناصر إلى إن عملية التصنيع والتنمية الاقتصادية لا يمكن أن تتحقق على يد القطاع الخاص، وقد تعين على النظام أن يتحسب ضد احتمال تسيس الجيش المفرط؛ لما يشكله من خطر يهدد تضامن المؤسسة العسكرية وقدراتها الدفاعية، أو يجعلها عرضة للاختراق، ولتفادي هذا الخطر أنشأ جمال عبد الناصر بؤرة أمن داخل الجيش، عهد إليها بإبعاد الجيش عن السياسة، وتم تكليف عبد الحكيم عامر بإنشاء هذه البؤرة الأمنية التي عرفت باسم (رجال المشير) والتي لم تحقق الهدف الذي أنشئت من أجله، وأصبحت هذه الجماعة تحكم سيطرتها على الجيش، وتعقد الصفقات مع القيادة السياسية مطالبة إياها بالحصول على مزايا مقابل الخدمات التي يقدمها الجيش للنظام[2].

يمكن القول إن من أبرز التوجهات السياسية للمؤسسة العسكرية المصرية ما كان يقوم به رجال المشير في عهد الرئيس جمال عبد الناصر من صفقات مع القيادات السياسية للحصول على مزايا مقابل خدمات يقدمها الجيش، بالإضافة إلى قرار تأميم قناة السويس، وقرار إتمام الوحدة المصرية السورية.

ثانيا : مكانة المؤسسة العسكرية في عهد انور السادات :

انطلقت التوجهات السياسية الجديدة في عهد الرئيس محمد أنور السادات من خلال الانفتاح الاقتصادي عام 1984، عبر إعادة فتح قناة السويس بعد 8 سنوات من الإغلاق، وبلغت التوجهات السياسية أوجها بزيارة القدس عام 1978، وتوقيع اتفاقية كامب ديفيد عام 1978، بالإضافة إلى إبرام معاهدة سلام منفصلة مع إسرائيل عام 1979، واعتقال عدد كبير من المعارضين لإحكام سيطرة المؤسسة العسكرية على الحكم، ومع إبراز التوجهات السياسية الداخلية تم إعادة الأحزاب السياسية بتكوين ثلاثة أحزاب جديدة[3].

من هنا بدأ دور الرئيس محمد أنور السادات المهم والمتمثل بقدرته على إدارة علاقات مصر بالاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة بدقة عالية وحكمة جلية وذكاء حاد، فالسادات كان من ناحية في حاجة إلى إمدادات الأسلحة السوفيتية؛ لبناء قدراته العسكرية، ومن ناحية أخرى، ينبغي عليه أن يضمن مصالح الولايات المتحدة بالمنطقة حتى تضغط على إسرائيل بتسوية سلمية للنزاع العربي الإسرائيلي، وكان عليه أن يتعامل مع سوريا كحليف عسكري في حالة اندلاع حرب مع إسرائيل، وينبغي أيضا أن يحسن علاقاته مع السعودية لما تمتلكه من ثروات وقدرات على تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة، وبهذا نجح الرئيس السادات بمؤسسته العسكرية في أن يجمع الأطراف المتضادة في حلقة واحده، الأمر الذي يمكن الدراسة من إطلاق سمة الابتكار على هذا العهد[4].

ومن خلال مرحلة حكم السادات أنه حاول يحجم مكانة الجيش ومن تدخلاته في السياسة، لذا فقد حاول أن يتخلص من رجالات جمال عبد الناصر، وتعد ثورة التصحيح التي قام بها هي نقطة انطلاق سياسته تجاه الجيش، فقد واجه السادات الكثير من المصاعب في تحقيق هدفه، خاصة وأن الجيش كان مسيطراً على مؤسسات الدولة، لكنه بسياسته واعتباره احد ابناء المؤسسة العسكرية استطاع أن يهمش دور الجيش في القرارات السياسية إلى حد ما، والدليل على ذلك اتخاذه لقرار السلام مع إسرائيل، وذهابه إلى الكنيست الإسرائيلي، ومن جانب آخر منح الجيش الكثير من المميزات الاقتصادية والاجتماعية، ولكن مقارنة مع حكم جمال عبد الناصر فقد اختلف التعامل مع الجيش اختلافاً

[1]) سليمان الحكيم، **أسرار العلاقة الخاصة بين عبد الناصر والأخوان**، القاهرة، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، القاهرة، 1996، ص41.

[2]) مايسه الجمل، **النخبة السياسية في مصر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1998، ص76.

[3]) محمد حسنين هيكل، **سنوات الغليان** ، الجزء الاول ، مركز الاهرام للنشر والترجمة ، القاهرة ، 1998 ، ص260.

[4]) عواطف سراج الدين، **الولايات المتحدة والصراع العربي الاسرائيلي** ، مصر العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2009 ، ص88.

CC BY

جذرياً فذهب الى تعميش المؤسسة العسكرية بكل الطرق والوسائل[1]. حيث بدأت التوجهات العسكرية لتطور المؤسسة العسكرية المصرية من خلال مرحلة تصنيع طائرات التدريب، والتي سميت باسم الجمهورية، ومن ثم إنشاء قوات الصاعقة المصرية، والعمل على تكوين اللجنة التأسيسية، والتي عرفت فيما بعد بمجموعة الضباط الأحرار، الذين نجحوا بعملية الانقلاب على الحكم، وإجبار الملك فاروق على التنازل عن عرشه[2].

بذلك استلم الرئيس محمد أنور السادات النظام العسكري بهذه الشمولية المحكمة، فكانت أبرز التوجهات العسكرية في عهده متمثلة بقيادة حرب تشرين الأول / أكتوبر ضد إسرائيل في عام 1973، ويمكن استخلاص العامل الرئيس وراء نجاح العبور وهو السرية التامة التي تميزت بها المؤسسة العسكرية في ذلك الوقت؛ مما حقق لهم عنصر المباغتة والمفاجأة ضد إسرائيل، بالإضافة إلى الدعم الروسي بالسلاح والصواريخ المضادة للطيران [3].

ثالثاً: مكانة المؤسسة العسكرية في عهد الرئيس حسني مبارك:

يعتبر الرئيس المصري السابق حسني مبارك اكثر فترة تولى بها حكم مصر بعد إعلان النظام الجمهوري ، اذ تولى منصب رئيس الجمهورية ثلاثين عاماً للفترة(1981–2011) فحافظ على تماسك الجيش ولكن مع بقاء ولاء القادة له شخصيا، بعد أن أطاح بالمشير "محمد أبو غزالة عام 1989"، وخلفه في وزارة الدفاع الفريق أول (صبري أبو طالب) كمرحلة انتقالية، حتى تم تعيين المشير طنطاوي وزيراً للدفاع عام 1991، الذي ضمن ولاءه للرئيس خلال فترة رئاسته.

اذ ركزت التوجهات السياسية خلال فترة حكم الرئيس محمد حسني مبارك على استمرارية معاهدة السلام، واسترجاع طابا عام 1989 بالأساليب السياسية، والحرص على وجود علاقات قوية للمؤسسة العسكرية ومتعددة المستويات مع الولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن إجراء صفقة بيع الغاز المصري وصفقات الدقيق والأرز لإسرائيل، ويمكن القول بأن عهد الرئيس محمد حسني مبارك هو أطول عهد رئيس جمهوري يحكم مصر منذ ثورة الضباط الأحرار[4].

وتعد العلاقة بين السلطة التنفيذية(الرئاسة) والمؤسسة العسكرية في عهد حسني مبارك بالانسجام التام، اذ تولى العديد من افراد الجيش مناصب مهمة ومميزة داخل السلطة التنفيذية، حيث تولى عدة أشخاص منصب وزارة الدفاع و آخرهم المشير محمد حسين طنطاوي الذي تولى المنصب من 20أيار 1993 لغاية 12آب2012، وتعتبر أطول مدة حكم لمنصب وزير الدفاع، اذ كان يتمتع المشير بعلاقة وطيدة ومرموقة مع حسني مبارك ويعد من الناس القلة المقربين له، وحكم مصر خلال الفترة من (11شباط2011 لغاية 30حزيران2012) واعتبر منفذ السياسة العامة للدولة، وأحد رجال مبارك أثناء حكمه[5].

ويتبين من خلال استقراء محطات رئاسة مبارك أنه استطاع أن يوجد توافقاً بين الجيش والسياسة، بعد أن حاول الرئيس انور السادات أن يبعد المؤسسة العسكرية عن السياسة ،ونرى أن مبارك أوجد توازناً في علاقته مع الجيش، حيث أنه استفاد من مواقف سابقيه، فلم يتبع سياسة جمال عبد الناصر الذي سمح للجيش بالهيمنة على مؤسسات الدولة المدنية، ولم ينتهج سياسة إقصاء كما فعل انور السادات، بل استطاع أن يتوسط الأمرين بشيء من الحكمة، لمعرفته التامة بدور الجيش في حماية السلطة، وفي نفس الوقت الحاجة إلى إيجاد علاقة توافقية بينهما وهذا يعود الى خبرته بالمؤسسة العسكرية عبى اعتبار احد افراد هذه المؤسسة .

---

[1]) ممدوح غالب أحمد، "دور المؤسسة العسكرية في ادرة النظام المصري بعد الثورة 20142011 : دراسة في تاريخ مصر" ، **مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل** ،العدد الثاني ، 2018، برلين ، ص176.

[2]) معتز محمد سلامة،" الجيش والسياسة في مصر ما بعد مبارك"، **مجلة الديمقراطية**، مجلد12، ع48، 2012، ص171.

[3]) ياسمين فاروق، "إدراك الأمن القومي والسياسات الإقليمية: حالة حكم مبارك"، **مجلة السياسة الدولية**، س52، ملحق، مؤسسة الأهرام، 2016، ص20 وما بعدها.

[4]) أسامة الغزالي حرب، "ولاية مبارك الرابعة وسياسة مصر الخارجية"، **مجلة السياسة الدولية**، س35، ع138، 1999، مؤسسة الأهرام، ص6.

[5]) ممدوح غالب أحمد، مرجع سابق، ص177.

CC BY

المطلب الثاني

المؤسسة العسكرية المصرية كمتغير في السياسة الداخلية والخارجية

يوجد في داخل كل دولة أجهزة تصنع القرار السياسي الداخلي و الخارجي، وهذه الأجهزة منها ما يكون لها أدوار وظيفية محددة في جمع والمعلومات والبيانات، ومنها ما يكون لها دور في تقديم الرأي ومنها ما تعمل على شحن الجماهير وتعبئتهم لتأييد ذلك القرار، ويمكن القول بأن الأجهزة التي تقوم على جميع المعلومات هي وزارة الخارجية والمخابرات العامة، أما الأجهزة الأخرة التي تقدم المشورة هي المؤسسة العسكرية ومجلس الأمن القومي وغيرها من الاجهزة الامنية، أما عن المؤسسات التي تقوم على تأييد الشعب فتتمثل بالبرلمان من خلال لجانه: لجنة الشؤون الخارجية، ولجنة الأمن القومي، ولجنة الشؤون العربية وغيرها من اللجان، بالإضافة إلى الأحزاب السياسية، أما بالنسبة لأدوات تنفيذ السياسة الخارجية فأنها تتمثل بالأداة العسكرية والأداة الدبلوماسية والادوات الاخرى[1].

وتعتبر المؤسسة العسكرية المصرية أحدى وسائل قوة الدولة وعمودها الفقري، اذ تؤثر بشكل كبير في عملية صنع القرار بسبب قوة نفوذها وقدراتها العسكرية، حيث تستخدم ايضاً للترهيب والتهديد في أوقات السلم والحرب، كما تقوم على حماية مصالح الدولة والدفاع عن أمنها ضد أي خطر يهددها ،كما تؤثر على السلوك السياسي للدول الاخرى على اعتبارها تمتلك المرونة الكافية والتطور لصنع القرار وامتلاك أحدث الوسائل [2].

فالمؤسسة العسكرية تعكس قوة الدولة وقدرتها في عملية صنع القرار الداخلي، وتعَدَ المرآة التي تعكس قوة الدولة في تأثيرها على المجتمع الدولي أو الإقليمي أو حتى قدرتها على التأثير على مواطنيها ومؤسساتها، بحكم أن الجيش هو العامل الأساسي في توفير الأمن والبيئة المطمئنة للدولة، اضافة الى ذلك يُعَد من العوامل المهمة في السياسة وخصوصاً في السياسة العسكرية[3].

وتستند عملية صنع القرار الداخلي والخارجي على نموذج النخبة، أو نموذج القائد المسيطر سواء كان هذا القرار داخلياً أو خارجياً، وهذا يُمكَن القائد أو الحاكم من صناعة القرارات بمفرده أو بوجود مجموعة مستشارين مقَّربين منه يقوم هو بتعيينهم، أما في زمن الرؤساء الثلاث (عبد الناصر، السادات، مبارك) فغلب على صنع قراراتهم نمط القائد المسيطر بالرغم من اختلاف الأسلوب والتوجه لكل منهما[4]. ونرى شخصياً أن الطابع العسكري طغى على مؤسسات الدولة المدنية في عملية اتخاذ القرارات على المستويين الداخلي والخارجي، خاصة وأن الطابع العسكري طابع فردي يتمثل في الرئيس وأسلوبه في حل المشاكل دون مراعاة مؤسسات الدولة الأخرى أو حتى الرجوع إليها.

تعتبر النواة الصلبة لجمهورية مصر العربية هي المؤسسة العسكرية، اذ تسيطر على مفاصل الدولة وتفرض هيمنتها ونفوذها عليها وذلك من خلال وجود الأجهزة الاستخبارية كالمخابرات العامة والمخابرات الحربية ،اضافة الى ذلك إلى مباحث أمن الدولة المصرية ، اذ تقوم هذه الأجهزة بالسيطرة الكاملة على المؤسسات المدنية داخل الدولة وتلعب دوراً في تعيين موظفين الدولة، كما لها الحق في النظر على الموافقة أو الرفض للقرارات الداخلية التي تصدرها تلك المؤسسات[5].

المبحث الثاني

دور المؤسسة العسكرية المصرية في تحقيق الاستقرار السياسي

تلعب المؤسسة العسكرية المصرية دوراً اساسياً في عملية تحقيق الاستقرار السياسي، اذ تساهم في عملية صنع القرار السياسي كما تساعد على تنفيذ تلك القرارات ، وتعتبرمن اهم المؤسسات الوطنية التي ترسم السياسة العامة للدولة ، كما يؤخذ على عاتقها

---

[1]13). إيمان أحمد رجب،" إشكاليات السياسة الخارجية المصرية"، **آفاق سياسية**، ع3 ، 2014، ص35 – 40.

[2]) ممدوح غالب أحمد، مرجع سابق، ص178.

[3]) إيمان أحمد رجب، مرجع سابق، ص243.

[4]) أحمد، ممدوح غالب، مرجع سابق، ص178

[5]) محمود شكري، مرجع سابق، ص44.

CC BY

حماية الأمن الوطني وحماية سيادة الدولة ، كما تساهم في تنمية المجتمع وتطويره، والدفاع عن مصالحه وحدوده ومنجزاته الاقتصادية والسياسية ،اذ أصبح الجيش مثالاً يحتذى به بالعمل المتفاني والدؤوب لخير البلد وتحقيق مصالحه الوطنية العليا .

المطلب الاول

دور المؤسسة العسكرية المصرية في احداث " الربيع العربي المصري "

للثورة يناير المصرية مرجعيات مما أدت إلى حتمية وقوعها في ٢٥ يناير ٢٠١١، كنتيجة طبيعية، لاكتمال مسوغاتها التاريخية، على الصُعُيد المحلي والإقليمي والدولي، فمحليًا، اكتملت أسباب الثورة التاريخية منذ انقلاب يوليو ١٩٥٢، تبعًا للطبيعة الاستبدادية للنظام السياسي والاقتصادي في تلك الفترة ، وإقليميًا، تأثرت مكانة الجمهورية المصرية بمحيطها الخارجي جراء التدخلات الإقليمية الدائمة في شؤونها، ولا سيما ما يتعلق منها بالصراع العربي الإسرائيلي. وأما دوليًا فقد تأثرت كبقية دول المنطقة ، بإفرازات الموجات الديمقراطية الثانية والثالثة منذ خمسينيات القرن العشرين وحتى انتهاء حقبة الحرب الباردة ، وولادة النظام العالمي الجديد في تسعينيات القرن المنصرم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ،وما خلَّفَهُ هذا النظام الجديد من تداعيات خطيرة، تمثلت بانبثاق الاستراتيجية الأميركية في بناء الشرق الأوسط الكبير، وانفراد القطب الأوحد بالهيمنة على مصر والمنطقة في مطلع الألفية الثالثة[1].

وقد لعبت المؤسسة العسكرية المصرية دوراً كبيراً في الأحداث والثورات التي حصلت في مصر في سنة 2011 وسنة 2013، ومن خلال هذا المطلب سنقدم تحليلاً مفصلاً لوضع المؤسسة العسكرية في تلك الثورات، وذلك وفق التقسيم الآتي:

اولاً : المؤسسة العسكرية ودورها في احداث ثورة 25 يناير (المرحلة الانتقالية)

أدت المؤسسة العسكرية متمثلة بالمجلس الاعلى للقوات المسلحة دورًا بارزا خلال المرحلة الانتقالية، وقد أبرزت تطورات تلك المرحلة سلوك المؤسسة العسكرية المصرية أقصى درجات التعاطي الحذر، مع تطورات أحداث ثورة يناير على أرض الواقع، وذلك على الرغم من الحساسية السياسية التي واجهت الجيش في ظل تواجد الرئيس مبارك في سدة الحكم، اذ حظيت المؤسسة العسكرية المصرية بتقدير واحترام عالميّين لتعاملها الحضاري والتزامها المهني تجاه المتظاهرين ، وممارستها أعلى درجات الانضباط الوطني مع الثورة أو من خلال إدارة المرحلة الانتقالية التي تلت ثورة 25 يناير، والتي تعد مرحلة مفصلية في تاريخ مصر المعاصر وتاريخ المنطقة عموماً، نظرًا إلى تجاوز آثارها الحدود المحلية الإقليمية والدولية[2].

ويمكن أن تُعزى هذه الدرجة من الايجابية لدور المؤسسة العسكرية المصرية بحسب "حسني ثابت" إلى العديد من الأسباب من اهمها هي: الدور التاريخي للمؤسسة العسكرة المصرية والنظر إليه باعتباره العمود الفقري للدولة المصرية ، الموقف الايجابي من الثورة وتعهده باحترام مطالبها المشروعة ، كما السرعة بإعلان البيانات التي أزالت الكثير من اللبس حول بعض القضايا المهمة، وأبرز تلك القضايا الموقف من المعاهدات الدولية المصرية، مما شارك في خلق درجة عالية من الثقة والطمأنينة في الأوساط الدولية، وكذلك موقف المؤسسة العسكرية من عملية التحول الديمقراطي، وتعهده بانتقال سلس للسلطة إلى سلطة مدنية، وهو أمر خالف كثيرًا من التحليلات التي كانت تتحدث عن انقلاب عسكري في مصر، إذ إن تركيبة المجلس الأعلى للقوات المسلحة تضم خبراء على اعلى مستوى المجالات كافة، فأخذوا على عاتقهم إدارة مرحلة التغيير وتحديد إطارها ليسلم الإدارة بعد ذلك إلى المدنيين، كما احسن الجيش توظيف أدوات مواقع التواصل الالكتروني الحديثة، خاصة صفحات "الفيسبوك" و"الرسائل النصية"،

---

[1] امينة شهات، **دور المؤسسة العسكرية المصرية في التحول السياسي (2011، 2015)** ، رسالة غير منشورة ، قسم الدراسات العسكرية والاستراتيجية ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،' **مصر**، 2019، ص93.

2) فواز جرجس،» تغيرات السياسة الخارجية الأميركية تجاه الإسلاميين»، **المستقبل العربي**، العدد408، شباط 2013، ص72.

CC BY

مما شارك في سرعة التواصل مع المجتمع المصري إزاء كثير من القضايا المتعلقة بالمطالب الشعبية ، وتبيان موقف المؤسسة العسكرية منها[1].

وبدأت المؤسسة العسكرية المصرية تأخذ المواقف الوسطية التي لا تخلو من الازدواجية، على حد قول "فؤاد السعيد" فلا هو جيش بشار الأسد الذي واجه شعبه بالقمع ، ولا هو جيش تونس الذي اتخذ موقف الحياد فقط ، وعلى الرغم من أنه أعلن في النهاية تأكيد عدم رغبته في الاستمرار بالحكم تحت وطأة صمود الشباب الثوري في الميادين غير أن وضع الجيش الطبيعي وأدواره التاريخية تجعله ركنا رئيساً في النظام السياسي، كما أن موقع مصر والمخاطر على حدودها تعطيه وزناً لا يستهان به في صياغة سياستها الإقليمية والدولية[2].

وكان من الطبيعي جدًا أن يرضخ الرئيس حسني مبارك لتسليم إدارة البلاد إلى القوة الأكثر جاهزية من قلب النظام ذاته وهو المؤسسة العسكرية، ولا سيما أن القرار لاقى قبولاً دولياً، على اعتبار أن الجيش المصري هو الحامي للأمن القومي المصري، والذي يمكنه ضمان عدم مساس الحالة الثورية المصرية بالترتيبات السياسية والأمنية بين مصر واحلافها منذ ثلاثة عقود، وكان من الطبيعي أن تبحث الولايات المتحدة، والجيش المصري عن شريك مدني غير عسكري يحظى بالشعبية والمقبولية لكي يشارك مع المؤسسة العسكرية بإعادة الاستقرار إلى مصر، ولم يكن من طرف سياسي آخر ينافس جماعة "الإخوان المسلمين" كتنظيم سياسي مركزي ومنظم وله السيطرة على أعضائه وجماهيره مقارنة بالكتلة الثورية الهلامية الغير منظمة التي تفتقر إلى المؤسسة التنظيمية، وأمام هذا المشهد الانتقالي للتحولات الديمقراطية كان لابد لأي حاكم قادم سواء أكان من الجيش أم الإخوان أن يأخذ بنظر الاعتبار بحسب زياد حافظ انجازات ثورة يناير التي حطمت ركائز الدكتاتورية عبر العديد من الوسائل :[3]:

1. إسقاط ركائز النظام عبر إسقاط الرئيس، وبالتالي رمز النظام، وتكليف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بمهام الحكم لفترة انتقالية محددة.
2. إسقاط تحالف رجال المال والسلطة، الركيزة الثانية للنظام، عبر إقصائهم من المشاركة في الحكومة الجديدة وعبر اعتقال بعض رموز النظام، ومنع آخرين من السفر وتجميد أموالهم في المؤسسات المالية المصرية.
3. إسقاط مبدأ التوريث عبر إجبار الرئيس مبارك على تعيين نائب له.
4. إسقاط فعالية الحزب الوطني الحاكم الركيزة الرابعة للنظام، عبر سلسلة من الاستقالات والتقهقر نتيجة ضربات الثوار، مما أدى إلى حلّ الحزب بقرار قضائي كلياً.
5. إلغاء التبعية المصرية للولايات المتحدة، والتنديد بسياسات مبارك التهادنية مع إسرائيل.

ويصف باحثون "كجلبير الاشقر" أن ما حدث في مصر كان انقلاباً عسكرياً محافظاً، وان الإجراءات التي اتخذها المجلس الأعلى بعد الثورة، كانت ذات صلاحيات رئاسية، وكان أبرزها بعد حل الحكومة ومجلسي الشعب والشورى تشكيل اللجنة الدستورية التي عين أعضاءها بنفسه، وأعد لها مواد دستورية مؤقتة، ووافقت عليها الأغلبية في ١٩ مارس ٢٠١١، وسرعان ما أظهر المجلس قوته الباطشة في الشهر نفسه، حينما ألجأ الحكومة إلى اعتماد قانون يحظر الإضرابات والاحتجاجات الشعبية، التي أسماها بالفئوية[4].

واستمر المجلس بقمع التظاهرات بشدة مفرطة أدت إلى اتساعها، مما اد الى عزل حكومة عصام شرف في نوفمبر، كما تم تعيين كمال الجنزوري رئيساً للوزراء الأسبق في عهد مبارك والمختلف معه عام ١٩٩٩ ، ولم يخفف ذلك من حدة التظاهرات سوى إجراء الانتخابات البرلمانية في الشهر نفسه، وعلى الرغم من ذلك استمرت الاحتجاجات في مستوى متزايد رافعة شعارات تندد بالنظام

---

[1] حسني ثابت، محطات على طريق المرحلة الانتقالية لثورة 25 يناير 2011، مقال منشور، أخبار مصر، 2012/6/28، متوفر على الرابط: : www.masress.comتاريخ لزيارة: 2024/5/20.

[2] فؤاد السعيد،" ثورة مصر : تفاعلات المرحلة الانتقالية الممتدة وسيناريوهات المستقبل" ، في مجموعة باحثين: **الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالات**، الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، الطبعة العربية، 2015، ص89.

[3] زياد حافظ، "ثورة يناير في مصر تساؤلات الحاضر والمستقبل"، في حلقة نقاشية بعنوان: مصر إلى أين، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 385، 2011، ص27.

[4] جلبير الأشقر، **الشعب يريد بحث جذري في الانتفاضة العربية**، دار الساقي، بيروت، ط1، 2013، ص193.

CC BY

السياسي ومطالبه بسقوط حكم العسكر خلال الأشهر الأولي لعام 2012، وقد وضعت الانتخابات الرئاسية علي جولتين في أيار وحزيران 2012 حدا لحكم العسكر بفوز مرشح الإخوان محمد مرسي، مقابل أحمد شفيق "مرشح الفلول" كما يسميه البعض، مما ادى الى انتهاءه وبطريقة مشابهة لسقوط حسني مرحلة المجلس الأعلى، باعتصامات مناهضة لسياساته المتذبذبة، وخاصة بعد إعلانه الدستوري في ١٧ حزيران ٢٠١٢، وهو المعروف بالإعلان المكمل، الذي أطلق للمجلس سلطات وصلاحيات تشريعية وأخرى سيادية تفوق صلاحيات الرئيس المنتخب[1].

ثانياً : دور المؤسسة العسكرية المصرية في حماية الديمقراطية وتداول السلطة في احداث 30 يونيو 2013 :

انطلقت ثورة استرداد الثورة في 30يونيو 2013 وفشلت السلطات المصرية في قمع المتظاهرين، وأضطر الرئيس السابق محمد مرسي إلى إخلاء مقر اقامته في "الشرقية والتجمع الخامس "وقرر أن ينقل إقامته وأسرته إلى داخل دار الحرس الجمهوري ،مما اخذت الاحداث تتصاعد بوتيرة فخلال ستة أشهر حدث انقسام خطير في المجتمع المصري، واصبح الوضع الاقتصادي متردياً، مما اجبر الرئيس محمد مرسي بالقبول بشروط صندوق النقد الدولي، واتخذ بعض الاصلاحات ومنها هو رفع الدعم عن الكثير من المواد الضرورية، فتدهورت الأوضاع وازداد الفقراء فقراً وانهارت قيمة العملة المصرية وهو الجنيه، وأصبحت البلاد على شفا جرف هار ينذر بالانهيار. [2]،وفي الحادي عشر من شباط عام2013 تصاعدت الأزمة بين آلاف الضباط والجنود، وبين قياداتهم في وزارة الداخلية وسادت الاعتصامات أقسام الشرطة، ومع استمرار تصاعد لغة العنف السياسي والجنائي، وتراجع الأداء الأمني، وعدم القدرة على تنفيذ القانون، وأصبحت الفوضى هي السائدة، فلا أحد لديه حلول للمشكلات المجتمعية في البلاد. [3].

وأعلن رئيس أركان القوات المسلحة الفريق عبد الفتاح السيسي في لقاء عقد بمقر القرية الأولمبية للدفاع الحربي في يوم 22 تشرين الثاني من العام 2012،اذ حضره حوالي 1500 من ضباط الجيش والشرطة أنه ((علينا أن نعرف أن ما يراد بمصر لن يتحقق، إلا لو استطاع الأعداء هزيمتنا، نحن الجيش والشرطة، وتسارع التوتر والاصطدام))، ففي العشرين من آذار عام ٢٠١٣، وصل إلى مبنى مكتب إرشاد جماعة الإخوان، آلاف المتظاهرين، في ما أسموه "جمعة الكرامة"، واشتبكوا مع أفراد الإخوان، مما أدى إلى سقوط 257 جريحا في معركة استمرت لمدة 12 ساعة ، وكذلك استمر التوتر مع رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي طالب مرارا الرئيس محمد مرسي إلزام الجماعة بإسكات منابرها التي تهاجم الجيش والتراجع عن التهديد والوعيد ، وأعاد التأكيد بأنه لن يسمح بسقوط الدولة وانتشار الفوضى في البلاد [4].

وكما كان مخططاً له في اليوم الثلاثين من حزيران كان يوماً تاريخياً، فقد بدأت الحشود تتدفق باتجاه ميدان التحرير والاتحادية وميادين وشوارع مصر، وقدرت قناة (CNN) " إن عدد المتظاهرين يقدر بـ33 مليون من أصل 90 مليون هم عدد سكان مصر ، كما رفعت شعارات تطالب بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة. ولما رأى المتظاهرون أن أعدادهم كبيرة جدا رفعوا شعارا جديدا يطالب برحيل محمد مرسي فورا ويدعو الجيش إلى تسليم السلطة وعزل من سموه بـ"الرئيس الخائن"، واعلن الرئيس مرسي رفضه التام الى اجراء انتخابات مبكرة ، لكونه جاء وفقاً لشرعية دستورية تم انتخابه من قبل انتخابات شعبية ، وفي ظل وصول الأمور إلى حافة سقوط نظامه السياسي ،اذ استغل المرشح السابق أحمد شفيق الموقف وتوقع انتهاء حكم الإخوان خلال ساعات وقرر الترشيح لانتخابات الرئاسية [5].

---

[1] أصدر المجلس العسكري منذ توليه الرئاسة في ١٦ شباط ٢٠١١ إلى ١٢ آب ٢٠١٢ اربعة إعلانات دستورية وهي مضافة إلى الاعلان الدستوري في ١٧/٦/٢٠١١ المذكور في أجلاء يأتي الإعلان الدستوري في ١٣/٢/٢٠١١، بعد تنحي الرئيس حسني مبارك من الحكم يومين، وتكليفة للمجلس العسكري بإدارة شؤون البلاد، وأعلن المجلس العسكري فيه التزامه بعدم الاستمرار في الحكم، وتعهده بتسليم السلطة الحكومة مدنية منتخبة في خضون سنة أشهر أو حتى يتم إجراء انتخابات البرلمان والرئاسة. كما قام المجلس العسكري فيه بتعطيل مجلسي الشعب والشورى المنتخبين في عام ٢٠١٠. ينظر: المصدر السابق، ص ١٩٤، وموقع الهيئة العامة للاستعلامات: ?http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tumparticles.aspx حمدي السعيد السالم "الإصلاح السياسي المصري يبدأ بدمقرطة المؤسسة العسكرية، مقال منشور: الحوار المتمدن، العدد ٣٦، ٨/٢/٢٠١٢ http://www.ahewar.org/debal/show.art.asp?R

[2] مصطفى بكري ، **الجيش والإخوان**، أسرار خلف الستار، مجلة الوطن، العدد25، مجلد4، متوفر على الموقع الإلكتروني: : www.elwatennews.com.

[3] عمار علي حسن، **انتحار الإخوان**، دار نهضة مصر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2015، ص69.

[4] خليل العناني، "نقطة تحول: سقوط الإخوان ومستقبل الإسلام السياسي"، **مجلة السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام المصرية، العدد194، السنة49، 2015، ص66.

[5] خليل العناني، المصدر نفسه ،67.

CC BY

كما دعا حزب" النور"و"الدعوة السلفية" الرئيس مرسي بالرحيل من اجل إنقاذا البلاد من الحرب الاهلية، وبينما أعلن مصدر عسكري أن الشرعية باتت للشعب وأن المؤسسة العسكرية أعطت مهلة 48 ساعة لإنهاء الأزمة في البلاد، وكذلك شيخ الأزهر أحمد الطيب حذر من الانحراف إلى حرب أهلية، مما ادى الى اجراء لقاء بين الفريق السيسي والرئيس مرسي، حيث رفض الرئيس مرسي إجراء انتخابات رئاسية مبكرة باعتباره رئيس شرعي ومنتخب ولا بد من اكمال مدته الدستورية وليس أمامه من خيار سوى تحمل المسؤولية التي كلفه بها الشعب. ففي اليوم الثالث من تموز عام ٢٠١٣، كان الحرس الجمهوري قرر احتجاز محمد مرسي كما ألقي القبض على العديد من قيادات حركة الإخوان المسلمين من اجل احالتهم الى المحاكم المختصة بعدما فر قسم منهم إلى الخارج، وفي اليوم التالي من يوم الرابع من تموز، أدى المستشار عدلي منصور – رئيس المحكمة الدستورية العليا القسم كرئيس مؤقت للجمهورية، وحصلت انتخابات فاز بها الرئيس الحالي لمصر وهو عبد الفتاح السيسي.[1].

اما لدور المؤسسة العسكرية في حماية الديمقراطية :،ففتحت الثورة المصرية الباب واسعا أمام مصر للالتحاق بنادي الدول الديمقراطية، كما فرضت على القوى الداخلية والخارجية معادلة التغيير وتداول السلطة بشكل سلمي، وقد مس هذا التغيير الجيش المصري بوصفه منتجاً تاريخيًا للنظام برغم معارضته لمبدأ التوريث للسلطة، اذ تبنى الجيش المصري العقائدي بحسب أمين حطيط موقف حياد الإيجابي لصالح الثورة الشعبية والمتضاهرين ،كما سعى لإنقاذ ما تبقى من هيبة النظام السياسي الذي أجبر رأسه مبارك على تخلي عن الحكم لصالح مؤسسته، لتتبنى المؤسسة العسكرية بدورها قيادة المرحلة الانتقالية، والتخفيف من انعكاسات الثورة على مصالح مصر الاستراتيجية ، والتداول السلمي للسلطة من دون حدوث فوضى او حرب اهلية [2].

ومن خلال هذه السياسة الواقعية للمؤسسة العسكرية المصرية فقد مهدت الطريق لأجراء انتخابات برلمانية ومن ثم انتخابات رئاسية، وهي الأولى في تاريخ مصر المعاصر،اذ أفرزت سيطرة الإسلاميين إخوانا وسلفيين على غالبية المقاعد البرلمانية، ليصبح محمد مرسي أول رئيس مصري منتخب ديمقراطياً، واحتدم الصراع نتيجة سياسات الإخوان بين تياري الإسلام السياسي والنخب الديمقراطية، وألبس الصراع لَبُوسًا إسلاميا – علمانيًا بحسب شريف يونس" وأصبح الإصرار على المضي فيه، يعني اتفاقاً سياسيا عاما بين الطبقة الوسطى والجيش، وسيكون الاتفاق في جوهره محافظاً، حتى وإن نادى بكل الحريات، ابتداء من الحريات السياسية ، وسيمثل تواطؤا غبياً لجهة تصور إمكانية صناعة ديمقراطية للصفوة، تستند على قمع الجيش للأغلبية، إذ سيفضي هذا القمع إلى الصراع على نوع الاستبداد دينيًا كان أم عسكرياً[3].

وبالفعل فقد احتدم الصراع بيين المؤسسة العسكرية والرئاسة ليفرز الموجة الثانية من الثورة في ٣٠ يونيو ٢٠١٣، التي أفرزت ثلاث قوى رئيسة، بحسب فريد زهران" هي قوى الإسلام السياسي وفي القلب منها الإخوان، وقوى الفلول أو أنصار بناء الدولة القوية المهيمنة، وفي القلب منها المؤسسة العسكرية والقوى الديمقراطية، وفي القلب منها الأحزاب الرئيسة لجبهة الإنقاذ، وقد شاركت القوى الثلاث بالإطاحة بمبارك، إذ كان هدف قوى الإسلام إقامة دولة دينية، وهدف قوى الفلول الإطاحة بسيناريو التوريث وتجديد بناء الدولة، وكان هدف باسى القوى الديمقراطية هو بناء دولة ديمقراطية حديثة تلبي طموحات الشعب المصري [4].

وبرغم من الأحداث التي تلت ٣٠ يونيو فان دستور جمهورية مصر العربية لعام ٢٠١٤ ، الذي حظى بمصادقة الشعب المصري في استفتاء عام في ١٤–١٥ يناير ٢٠١٤، فقد ضم مواد مهمة في التأسيس لنظام حكم ديمقراطي ،إذ حدد ولاية الحكم للرئيس بولايتين رئاسيتين فقط في حالة يتم إعادة انتخابه كما في المادة (١٤٠) التي نصت على "إن رئيس الجمهورية ينتخب لمدة أربع سنوات ميلادية، تبدأ من اليوم التالي انتهاء مدة سلفه، كما لا يجوز إعادة انتخابه إلا لمرة واحدة فقط ، ولا يجوز لرئيس الجمهورية أن يشغل أي منصب حزبي طوال مدة الرئاسة". وتنص المادة (١٤٣) على أن "رئيس الجمهورية ينتخب عن طريق

[1]) مصطفى بكري ، مرجع سابق، ص191.

[2]) أمين محمد حطيط، **المؤسسة العسكرية والثورة**: في مجموعة باحثين،" الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربية"، 2016، ص226.

[3]) شريف يونس، **مسارات الثورة : رؤية تحليلية ديمقراطية جذرية**، دار العين للنشر، القاهرة، ط1، 214، ص212.

[4]) فريد زهران، **الجيش والتحولات السياسية من 6/30 إلى انتخابات الرئاسة**، مركز المحروسة، القاهرة، 2014، ص71.

CC BY

الاقتراع العام السري المباشر، وذلك بالأغلبية المطلقة لعدد الأصوات الصحيحة"، كما أتاحت المادة (١٤٧) لرئيس الجمهورية إعفاء الحكومة من أداء عملها، ولكن شرط موافقة أغلبية أعضاء مجلس النواب ولرئيس الجمهورية إجراء تعديل وزاري بعد التشاور مع رئيس الوزراء، وموافقة مجلس النواب بالأغلبية المطلقة للحاضرين، وبما لا يقل عن ثلث أعضاء المجلس، وفي هذه المادة تقليص لصلاحيات الرئيس لصالح مجلس النواب".

كما إن المادة (150) فرضت على رئيس الجمهورية أن يضع بالاشتراك مع مجلس الوزراء، السياسة العامة للدولة وأن يشرفا على تنفيذها، على النحو المبين في الدستور كما أن مجلس النواب لم يعد حله بيد رئيس الجمهورية مطلقا، إلا بعد استفتاء عام نصت عليه السادة (١٣٧)، إذ لا يجوز لرئيس الجمهورية حل مجلس النواب إلا عند الضرورة، وبقرار مسبب، وبعد استفتاء الشعب، ولا يجوز حل المجلس لذات السبب الذي حل أجله المجلس السابق ويصدر رئيس الجمهورية قرارا بوقف جلسات المجلس، وإجزاء الاستفتاء على الحل خلال عشرين يوما على الأكثر، فإذا وافق المشاركون في الاستفتاء بأغلبية الأصوات الصحيحة، رئيس الجمهورية قرار الحل، ودعا إلى انتخابات جديدة خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ صدور القرار".

ويمثل التجاوز على بنود الدستور من رؤساء مصر المتعاقبين على الحكم، وقيامهم بتعديلات وإعلانات واصلاحات دستورية مكملة ضمانا لمصالحهم الخاصة، والتحدي الأبرز للديمقراطية التي استهدفتها الثورة المصرية بموجتيها الأولى والثانية، وإن أية خروقات دستورية أخرى قد تكون كفيلة بموجة ثالثة يرى البعض والباحث منهم، إن احتمال اندلاعها سيكون كبيرًا جدًا في حال تجرأ الرئيس عبد الفتاح السيسي ومن سيخلفه على ارتكابها، كما أن الإفراط في استخدام العنف ضد الإخوان وسواهم من المعارضين السياسيين، قد يمثل في بعض أوجهه، خرقا دستوريا البنود الدستور الخاصة بالحقوق والحريات، مما سيشكل تحديا أمام الديمقراطية المصرية الناشئة.

المطلب الثاني

المؤسسة العسكرية المصرية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية

تقوم المؤسسة العسكرية بدور محوري في حماية الشعوب في حالات الكوارث الطبيعية، ولا يقتصر دورها في بعض البلدان على تحقيق التنمية الاقتصادية ، بل أن بعضها تمارس دوراً اقتصادياً وبدرجات متفاوتة حسب طبيعة النظام السياسي ، ومنها المؤسسة العسكرية لمصرية التي لعبت دوراً اقتصادياً مهماً يكاد يقترب من الهيمنة الاقتصادية على مقدرات البلاد ، ومن خلال هذا المطلب سنعرض هذا الدور الاقتصادي الهام للمؤسسة العسكرية المصرية، وذلك وفق الآتي:

اولاً: الدور التنموي للمؤسسة العسكرية المصرية قبل ثورة يناير 2011:

بدأ تصاعد نفوذ المؤسسة العسكرية المصرية في الحياة السياسية منذ لحظة سيطرة الضباط الأحرار على سدة الحكم عام 1952 بقيادة الضابط الاحرار والرئيس الأسبق جمال عبد الناصر ،حيث تم إلغاء الملكية وإعلان الجمهورية المصرية ، وحل الأحزاب السياسية التي كانت مهيمنة على المشهد السياسي ، وما تبعه من توسع في تعيين العسكريين على رأس أغلب الوزارات والهيئات الحكومية بما فيها الهيئات الثقافية والصحفية والتلفزيونية، مع منح القطاع العام دورا هاماً في قيادة عملية التنمية الاقتصادية ، مما أدى إلى خلق اصلاحات جذرية في هيكل السلطة عبر استبدال نخب العهد السابق بنخبة حاكمة جديدة من المؤسسة العسكرية [1].

مع وصول الرئيس انور السادات الى سدة الحكم عام 1970 وبعد صراعه مع مراكز القوى، اذ شرع في تخفيف سيطرة المؤسسة العسكرية على مفاصل الدولة، اذ ساعده في ذلك سعيه للانسلاخ عن تجربة سلفه الاشتراكية ورغبته في الانفتاح على الغرب،

[1]) عبد الملك أنور، **المجتمع المصري والجيش 1952-1967 القاهرة**، كتاب المحروسة، 1962، ص132.

CC BY

سواء كان على المستوى العسكري او السياسي مشروطاً بقبوله للمساعدات العسكرية الأمريكية والتي صاحبت عملية السلام مع (إسرائيل)، أو على الصعيد الاقتصادي عبر سياسات تحرير الاقتصاد وإعطاء دور اكبر للقطاع الخاص، مما ادى الى صعود نخب جديدة من رجال الأعمال المقربين من الرئيس انور السادات مثل رجل الأعمال المصري عثمان أحمد عثمان، حيث بدأت هذه النخبة في مزاحمة النخب العسكرية على النفوذ السياسي والاقتصادي خاصة بعد أن قامت الدولة بتقليص دور المؤسسة العسكرية بالتدخل في الشؤون المدنية والحياة السياسية ومن ضمنها شملت مهام الإسكان واستصلاح الاراضي [1].

ومع بداية تسلم الرئيس حسني مبارك للسلطة ،اذ تمكّن العسكريون من الحفاظ على العديد من الامتيازات المالية والصناعية، ومن بينها الوقود المدعوم، والسيطرة على قطاع العقارات المربح، وعمل المجندين، واستخدام الأذونات الخاصة وممارسة إشراف خارج عن القانون في قطاعات تتراوح من البتروكيماويات إلى السياحة ، كما أنشأ العسكريون جهاز تم تسميته بـمشروعات الخدمة الوطنية الذي أقام مشروعات مختلفة ، كما مُنحت مشروعاته امتيازات فوق سلطات الحكومة القانونية والمحاسبية، اذ عمد العسكريون في سبيل الحفاظ على أنفسهم من حملة حكومات مبارك، إلى التنويع بمحفظة القوات المسلحة الاقتصادية والدولية عبر الحصول على تمويل وتكنولوجيا من مصادر القطاع الخاص الأجنبي والمحلي، وأيضاً عبر شراكات مشتركة مع رجال الأعمال غير العسكريين والشركات متعدية الجنسية الاخرى[2].

واعطت ثورة يناير 2011 الفرصة أمام العسكريين للتغير من أهم الفاعلين السياسيين بالنظام السياسي المصري ، والذي مثل ظهورهم أهمية أساسية لثروة الطبقة العسكرية، وهو جمال مبارك ورجاله الذين كانوا ينافسون العسكر على هذه الإمبراطورية المالية والاقتصادية من باب السعي لخصخصتها واقتسامها، حيث انتهت هذه الجدلية والصراع في يناير 2011 عبر فرصة تاريخية استثنائية لحسم الصراع، حيث ادى الفراغ الفوري في السلطة بعد الاطاحة بمبارك إلى جعل المؤسسة العسكرية الطرف الأقوى في المعادلة السياسية، وقد زاد المشهد السياسي المصري التي تلت ذلك من الدور التنموي للمؤسسة العسكرية المصرية كشريك استثماري إلى حد كبير، كما سمحت القيادة للقوات المسلحة بإطلاق العديد من الإشارات إلى مستثمرين محليين وأجانب بالتحالف معها والخضوع لرؤيتها لضمان أمن استثماراتهم وتنميتها [3].

ثانياً : الدور التنموي للمؤسسة العسكرية المصرية بعد ثورة يناير 2011 :

ساهمت ثورة 25 يناير 2011 من اعادة مكانة المؤسسة العسكرية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، وخاصة أن المؤسسة العسكرية المصرية تأثرت كثيراً في السنوات العشر الأخيرة من عهد مبارك وتراجعت مكانتها مقابل مصلحة الأمن الداخلي وطبقة رجال الأعمال التي تؤيد التوريث للحكم لابن الرئيس الأسبق حسني مبارك (جمال مبارك) ،اذ سعت المؤسسة العسكرية المصرية الي توظيف التأييد الشعبي لها لكسب الشرعية لإدارة المرحلة الانتقالية من خلال دسترة العديد من الأدوار والحقوق يصعب التراجع عنها من قبل أي رئيس قادم [4].

وتزايد حجم اعمال المؤسسة العسكرية في المشروعات الاقتصادية مع تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي للسلطة ، اذ دخلت كشريك في عدد كبير من المشروعات الاقتصادية والاجتماعية ، كما ان المؤسسة العسكرية هيمنت على الكثير من المشاريع واحتوت

---

[1]) عبد الفتاح ماضي، **عسكرة الأمة: الجيش والاعمال التجارية والثورة فى مصر**، من ص 159–166، نقلاً عن كتاب

Business and Revolution in Egypt,Zeinab Abul–Magd, Militarizing the Nation The Army Columbia UniversityPress,2017

[2]) "رجال الأعمال والدور الاقتصادي للمؤسسة العسكرية"، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، منشور على موقع : https://stgcenter.org تاريخ الدخول على الموقع 21/1/2023.

[3]) مصطفى محمود مصطفى محمد الدكرورى وآخرون، مرجع سابق، ص262.

[4]) عبد اللطيف الزيوري،" قراءة تحليلية لعلاقة المؤسسة العسكرية بالنظام السياسي في مصر"، **مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية**، عدد36، بحوث ومقالات، 2021، ص242.

CC BY

العديد من الوظائف والأدوار التي كانت تنفذها مؤسسات القطاعين العام والخاص ومنها النظافة والتموين والتعليم وحتي الترفيهي[1].

وإن المؤسسة العسكرية المصرية في عهد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي تدخلت في الاقتصاد المصري بطريقة كبيرة وغير معتادة، فقامت خلال السنوات من عام 2014 وحتى عام 2022 في الكثير من المشروعات الاقتصادية ومنها تدخل الجيش في حفر قناة السويس الجديدة، كما تدخل الجيش في مشروعات الاتصالات من خلال قيامه بتبني مشروع شركة الاتصالات (وي) وهي شركة وإن كانت المؤسسة العسكرية لا تعلن عنها بصورة مباشر الا أنها تابعة لها، ومن المعروف في كافة القطاعات الاقتصادية أنها شركة تابعة للمخابرات العامة المصرية، وكذلك تدخل الجيش في مشروعات المقاولات عبر تبنيه مشروعات لإسكان الشباب في كافة مناطق مصر ، ومن اهم تلك المشاريع الي تبنتها المؤسسة العسكرية هو مشروع العاصمة الادارية وبالتعاون مع الشركات للمقاولات العامة والخاصة ، وليس خفياً أن المؤسسة العسكرية المصرية اصبحت هي المقاول الأول في مصر لمشروعات الاسكان وبناء المدن وفي العديد من الحالات يتبني الجيش المصري مشروعات المقاولات بصورة مباشرة ، وايضاً تتدخل المؤسسة العسكرية المصرية في المشروعات الزراعية من خلال تبنيه مشروع المليون ونصف فدان ، حيث تقوم المؤسسة العسكرية بتسخير العديد من الجنود في المشروعات الزراعية ، مما اظهر العديد من الشواهد واللقطات المتلفزة دور السيسي بتوجيه الأوامر بشكل مباشر لبعض قادة الجيش بالاهتمام بالمشروعات الزراعية، ويشرف علي هذه المشروعات بعض القادة الكبار في الجيش المصري برتبة لواء أو قائد كتيبة فضلاً عن مساعدة الضباط الأقل رتبة معهم بشكل مباشر، ويتم تسخير العديد من جنود الجيش المصري في هذه المشروعات[2].

ومن خلال متابعة الدور التنموي للمؤسسة العسكرية بدفع عجلة التنمية الاقتصادية ، اذ قام الجيش المصري بافتتاح مشروعات اقتصادية ومنها المشروعات السمكية من خلال تبنيه مشروع الاستزراع السمكي، حيث قام الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بمصاحبة القادة العسكرين الكبار في الجيش المصري بافتتاح مشروعات الثروة السمكية ومن الامثلة علي ذلك مشروع بركة غليون وهو يعتبر من المشاريع الذي أشارت اليه الهيئة العامة للاستعلامات المصرية بشكل واضح مؤكدة على أن المشروع القومي للاستزراع السمكي بكفر الشيخ يعد واحداً من أهم المشروعات الطموحة التي خطت بها الدولة خطوات واسعة في هذا المجال، اذ يعد الأول من نوعه في منطقة الشرق الأوسط والقارة الأفريقية على وجه الخصوص، مما له مردود ايجابي اذ يسهم في سد الفجوة الغذائية ودعم الاقتصاد القومي عبر الاعتماد على أحدث الوسائل العلمية والتكنولوجية المستدامة في الاستزراع السمكي والتصنيع والتي تتواكب مع المتطلبات العلمية الحديثة من دون الحاق الضرر البيئي، وقد أشارت الهيئة العامة للاستعلامات المصرية الي أن هذا المشروع الذي تنفذه المؤسسة العسكرية متمثلة في الشركة الوطنية للاستزراع السمكي والأحياء المائية جاء ليحول تلك المنطقة الممتدة على ساحل البحر لأكثر من 20 الف فدان، والتي عُرف عنها بأنها من المناطق الهجرة غير الشرعية، اذ تم تحويلها الى منطقة انتاجية متميزة للأسماك للداخل والخارج عبر توفير فرص عمل لأكثر من 15 ألف مواطن 5 آلاف عمالة مباشرة، وأكثر من 10 آلاف عمالة متغيرة في تلك المنطقة[3].

إن الحديث عن تداعيات الدور التنموي للمؤسسة العسكرية المصرية لم يعد مجرد حديث النخبة ،لاسيما وأن هذا الدور في تصاعد مستمر خلال الفترة الاخيرة، إذ تتمثل أهم هذه التداعيات بأن تزايد القوة الاقتصادية للمؤسسة العسكرية المصرية من شأنها أن تزيد من فرص هيمنتها على الحياة السياسية والادارية، بل أن العديد من المحللين يرجعون أسباب اهتمام المؤسسة العسكرية المصرية بتطوير مؤسساتها الاقتصادية الي الرغبة في التحكم في صنع القرار السياسي وهيمنتها على النظام السياسي ، كما إن تنامي الدور الاقتصادي للمؤسسة العسكرية المصرية زاد من تقليص فرص الرقابة علي المال العام، اذ تظل معدومة الي حد ما بسبب غياب التشريعات الرقابية والشفافية والمساءلة، وعلى الرغم من تأكيد الرئاسة على ان المؤسسة العسكرية تخضع لرقابة الجهاز

---

[1] 38) محمد الفاتح عيسى الربابعة، **دور المؤسسة العسكرية السياسي والاقتصادي في الشرق الأوسط: دراسة حالة "مصر – تركيا – باكستان" 2010–2020** ،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، 2021، ص22.

[2]) عبد اللطيف الزيوري، مرجع سابق، ص244.

[3]) محمد الجواد، ماذا بعد أن فقدت الأنظمة العسكرية مبررات وجودها، مركز الجزيرة للدراسات، 20/ أيار، 2018، الدوحة، قطر، ص12..

CC BY

المركزي ، وتأثير التوازن بين مؤسسات الدولة بما يعيق عملية بناء الدولة المدنية الحديثة، والتي كانت مطلب الجماهير المصرية أثناء ثورة 25 يناير 2011، اذ إن هذا الدور المتنامي للمؤسسة العسكرية المصرية من شأنه أن يزيد من قوتها أمام مؤسسات الدولة الاخرى ، ومن المحتمل أيضاً أن يتراجع اداءها ا الأمني والدفاعي للمؤسسة العسكرية بسبب تدخلها في أداء بعض المهام غير الأصلية، مما تزايد عدد التقارير الدولية التي جاءت لتبحث في طبيعة وحجم دور المؤسسة العسكرية المصرية الاقتصادي ومدى تأثيره علي الإصلاح السياسي والاقتصادي، حيث أجمعت أغلبية التقارير علي ضرورة تحجيم هذا الدور وأيضاً إقرار مبدأ المساءلة والرقابة كشروط للخروج من الأزمة الاقتصادية المصرية ، في حين تحدثت بعض التقارير عن أن فرض الهيمنة الكاملة للمؤسسة العسكرية على الاقتصاد المصري هي المسبب في الأزمات الاقتصادية والسياسية في مصر[1].

الخاتمة :

تعتبر المؤسسة العسكرية المصرية النواة الصلبة لمصر، اذ تفرض هيمنتها على مفاصل الدولة ومؤسساتها، عبر اذرعها ومنها الأجهزة الاستخبارية داخل هذه المؤسسة، مثل المخابرات الحربية والمخابرات العامة، ومباحث أمن الدولة والاجهزة الاخرى ، حيث أن هذه الأجهزة توفر السيطرة على مؤسسات الدولة المدنية، فتمثل فاعلاً أساسياً في تعيين الموظفين داخل الحكومة، ولها الأمر والموافقة في البت في أي قرار داخل تلك المؤسسات، كما لعبت المؤسسة العسكرية المصرية دوراً بارزاً في عملية الاستقرار السياسي وخصوصاً بعد ثورة يناير 2011 التي زادت من شرعية الجيش في التحكم بالأمور السياسية من خلال الصلاحيات الدستورية التي منحت لها ، وعلى الرغم من الحيادية التي يتمتع بها الجيش في بعض المواقف السياسية بقدر ما يتيح له الدستور من صلاحيات ، الا انها قد تتخذ مواقف سلبية تجاه أي نظام حكم او الرئاسة في حالة المساس بدوره والامتيازات التي يتمتع بها ، كما لعبت المؤسسة العسكرية المصرية دوراً اقتصاديا من خلال منح الجيش امتيازات غير مسبوقة في أدارة المشاريع الاقتصادية ، ولاسيما في عهد الرئيس السيسي اذ تم تشكيل جهاز مشاريع الخدمة الوطنية من قادة الضباط المهندسين لأدراه مشاريع الجيش الكبرى ومنها الزراعية والصناعية ، كما اتسع هيمنة الجيش ليشمل قطاعات اخرى مثل القطاع الصحي والقضاء المدني والحكم المحلي ، مما زاد من هيمنة المؤسسة العسكرية على الاقتصاد ، حيث ادى ذلك الى جعل الرئيس السيسي ان يتخذ تدابير قانونية كثيرة لغرض ضمان تحصين العسكرين من القضايا الجنائية ومن المساءلة القانونية ، وتأسيساً على ما سبق يمكن التوصل إلى مجموعة من النتائج والتي يمكن إيجاز أهمها بما يلي:

. من خلال استقراء محطات الرئيس (حسني مبارك)اذ يتضح عبر القرارات التي اتخذها، أنه استطاع أن يوجد توافقاً بين المؤسسة العسكرية والسياسة، بعد أن حاول الرئيس (انور السادات) أن يبعد المؤسسة العسكرية عن الحياة السياسية، كما استطاع مبارك قبل ثورة يناير 2011 ان يحقق توازناً في علاقته مع الجيش، حيث أنه استفاد من مواقف سابقيه من القيادة السياسة ، فلم يتبع سياسة (جمال عبد الناصر) الذي سمح للمؤسسة العسكرية بالهيمنة على مؤسسات الدولة، ولم ينتهج سياسة إقصاء المؤسسة العسكرية كما فعل انور السادات، اذ حاول أن يتوسط الأمرين بشيء من الحكمة، لمعرفته التامة بدور المؤسسة العسكرية في حماية نظامه السياسي ، وفي الوقت نفسه الحاجة إلى إيجاد علاقة توافقية بينهما.. للمؤسسة العسكرية المصرية تأثيرًا إيجابيًا على تحقيق الاستقرار السياسي ، وذلك من خلال حماية الأمن القومي للدولة، كما تُساهم المؤسسة العسكرية المصرية في حماية الأمن القومي من التهديدات الخارجية والداخلية، إضافة إلى مساهمتهما في الحفاظ على النظام العام ومنع الفوضى ودعم التنمية الاقتصادية من خلال مشاريع البنية التحتية التي تتم ادارتها من قبل كبار ضباط الجيش .

. إن المؤسسة العسكرية في مصر لعبت دوراً رئيسياً في ثورة يناير 2011 ، حيث انحازت القوات المسلحة إلى جانب المتظاهرين، أو على الأقل تم إجبار قادتهم على ترك مناصبهم.

[1]) أحمد عدنان كاظم، **أثر التحولات العالمية في الدور السياسي العسكري في العالم الثالث**، مكتب الهاشمي للكتاب الجامعي، العراق، 2017، ص432.

CC BY

ـ أن الانتقادات والاختلافات حول الدور الاقتصادي للمؤسسة العسكرية المصرية ارتبطت بنسبة المساهمة المرتفعة والقياسية للجيش في الحياة الاقتصادية والهيمنة على المشاريع ، أي أن الاعتراض يتعلق بحدود هذا الدور وليس بطبيعة هذا الدور لاسيما خلال فترة الرئيس السيسي التي فرض هيمنة المؤسسة العسكرية على مزيد من القطاعات الاقتصادية والصناعية والزراعية وغيرها

ـ مثلت المدة الممتدة من بعد ثورة يناير 2011 وحتى العام 2023 امتداد لهيمنة العسكر على الحكم وتحجيم الحكم المدني

المصادر :

المصادر العربية :.

1. أحمد طعيمة، **شاهد حق صراع على السلطة**، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1999.
2. سليمان الحكيم، **أسرار العلاقة الخاصة بين عبد الناصر والأخوان**، القاهرة، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، القاهرة، 1996.
3. مصطفى بهجت بدوي، **حكايات سبتمبر على هامش عهود فاروق والناصر والسادات**، القاهرة، مركز الأهرام للنشر والتوزيع، 1990.
4ـ مايسه الجمل، **النخبة السياسية في مصر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1998.
5. محمد حسنين هيكل، **سنوات الغليان** ، الجزء الاول ، مركز الاهرام للنشر والترجمة ، القاهرة ، 1998.
6. عواطف سراج الدين، **الولايات المتحدة والصراع العربي الاسرائيلي** ، مصر العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2009 .
7. ممدوح غالب أحمد، "دور المؤسسة العسكرية في ادرة النظام المصري بعد الثورة 2011.2014 : دراسة في تاريخ مصر" ، **مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل** ،العدد الثاني ، 2018، برلين.
8. معتز محمد سلامة،" الجيش والسياسة في مصر ما بعد مبارك"، **مجلة الديمقراطية**، مجلد12، ع48، 2012.
9. ياسمين فاروق، "إدراك الأمن القومي والسياسات الإقليمية: حالة حكم مبارك"، **مجلة السياسة الدولية**، س52، ملحق، مؤسسة الأهرام، 2016.
10ـ أسامة الغزالي حرب، "ولاية مبارك الرابعة وسياسة مصر الخارجية"، **مجلة السياسة الدولية**، س35، ع138، 1999، مؤسسة الأهرام.
11ـ إيمان أحمد رجب،" إشكاليات السياسة الخارجية المصرية"، **آفاق سياسية**، ع3 ، 2014.
12ـ امينة شهات، **دور المؤسسة العسكرية المصرية في التحول السياسي (2011، 2015)** ، رسالة غير منشورة ، قسم الدراسات العسكرية والاستراتيجية ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،' **مصر**، 2019.
13 ـ فواز جرجس،" تغيرات السياسة الخارجية الأميركية تجاه الإسلاميين"، **المستقبل العربي**، العدد408، شباط 2013.
14ـ حسني ثابت، محطات على طريق المرحلة الانتقالية لثورة 25 يناير 2011، مقال منشور، أخبار مصر، 2012/6/28، متوفر على الرابط: www.masress.com.
15ـ[1] فؤاد السعيد،" ثورة مصر: تفاعلات المرحلة الانتقالية الممتدة وسيناريوهات المستقبل" ، في مجموعة باحثين: **الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالات**، الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، الطبعة العربية.
16ـ زياد حافظ، "ثورة يناير في مصر تساؤلات الحاضر والمستقبل"، في حلقة نقاشية بعنوان: مصر إلى أين، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 385، 2011.
. جلبير الأشقر، **الشعب يريد بحث جذري في الانتفاضة العربية**، دار الساقي، بيروت، ط1، 2013.
17ـ مصطفى بكري ، **الجيش والإخوان**، أسرار خلف الستار، مجلة الوطن، العدد25، مجلد4، متوفر على الموقع الإلكتروني: www.elwatennews.com.
18ـ عمار علي حسن، **انتحار الإخوان**، دار نهضة مصر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2015.
19ـ خليل العناني، "نقطة تحول: سقوط الإخوان ومستقبل الإسلام السياسي"، **مجلة السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام المصرية، العدد194، السنة49، 2015.
20ـ أمين محمد حطيط، **المؤسسة العسكرية والثورة**: في مجموعة باحثين،" الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربية"، 2016.
21ـ شريف يونس، **مسارات الثورة : رؤية تحليلية ديمقراطية جذرية**، دار العين للنشر، القاهرة، ط1، 2014.
22ـ فريد زهران، **الجيش والتحولات السياسية من 6/30 إلى انتخابات الرئاسة**، مركز المحروسة، القاهرة، 2014.
23 ـ عبد الملك أنور، **المجتمع المصري والجيش 1952-1967 القاهرة**، كتاب المحروسة، 1962.
24 ـ "رجال الأعمال والدور الاقتصادي للمؤسسة العسكرية"، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، منشور على موقع https://stgcenter.org.. عبد اللطيف الزيوري،" قراءة تحليلية لعلاقة المؤسسة العسكرية بالنظام السياسي في مصر"، **مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية**، عدد36، بحوث ومقالات، 2021.
25ـ محمد الفاتح عيسى الربابعة، **دور المؤسسة العسكرية السياسي والاقتصادي في الشرق الأوسط: دراسة حالة "مصر – تركيا – باكستان" 2010-2020** ،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.
26ـ محمد الجواد، ماذا بعد أن فقدت الأنظمة العسكرية مبررات وجودها، مركز الجزيرة للدراسات، 20/ أيار، 2018، الدوحة، قطر.

27ـ أحمد عدنان كاظم، **أثر التحولات العالمية في الدور السياسي العسكري في العالم الثالث**، مكتب الهاشمي للكتاب الجامعي، العراق، 2017.

المصادر الاجنبية :

1- Zeinab Abul-Magd, Militarizing the Nation The Army Columbia UniversityPress,2017, Business and Revolution in Egypt .